القوات المسلحة والامن هي الدرع الواقي للوطن وسيادته واستقلاله ووحدته

المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام
«الدورة الثانية»

الوحـــدة قـــدرنا

▷ يعرف واقعنا اليمني اليوم قضايا كثيرة متشابكة ومتعددة الأبعاد والجوانب، يتداخل فيها الحقوقي أو القانوني، مع السياسي والثقافي، والاجتماعي مع الأمني.. وهي قضايا فرضها الإيقاع المتسارع والمتلاحق للأحداث في الساحة السياسية الوطنية، حتى أنه لم يدع لنا جميعاً -في السلطة والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني- مجالاً لالتقاط الأنفاس وحشد الطاقات، ولملمة الصفوف ورصها، وتضميد الجراح ومداواتها، ودراسة الأسباب ومناقشة حقيقتها.

وكثير من هذه القضايا في حاجة الى وقفات طويلة للدراسة والتأمل والقراءة الواقعية، لإبداء الرأي الواضح والشفاف والصريح من أجل وضع نهايات أو اقتراح حلول مقبولة لها، وأحسبنا جميعاً معنيين بذلك، إذ لم يعد يفيدنا او يفيد وطننا اليمني الكبير أن ندفن رؤوسنا في الرمال، أو نكتفي بمشاعر اللامبالاة أو المواربة في الحديث عنها، أو انتظار ما سيتمخض عنها كأنه قدر لا فكاك لنا منه، وحتى لا نندم ساعة لا ينفع الندم.

من أبرز هذه القضايا التداعيات الأمنية الخطيرة التي شهدتها بعض المديريات نتيجة إثارة النعرات الانفصالية والمناطقية والطائفية، ونشر ثقافة الكراهية والشقاق بين أبناء المجتمع اليمني الواحد، واستهداف المدنيين والعسكريين من أبناء الوطن الواحد، وكثير من الأحداث الدامية التي شهدها مجتمعنا خلال الأيام الماضية بهدف اثارة الأزمات وزعزعة الاستقرار وتهديد الأمن، في تسارع ملحوظ، وتزامن عجيب، واستغلال مشبوه للشباب وصغار السن الذين تقدموا تلك الصفوف في أعمال الشغب، والتخفي خلف مطالب حقوقية ومدنية، ما لبثت الأحداث أن أثبتت أنها لم تكن أكثر من قناع لإخفاء الأهداف الحقيقية لدعاة مشروع اعادة التشطير والانفصال.. إذ لا يكاد ينغلق ملف حتى يفتحون عشرات الملفات غيره، في تواتر غريب يثير الريبة والشبهات..وقد تساءلنا مع القارئ عن الرابط الذي يجمع تلك الأحداث والقضايا المتنافرة والمتباعدة؟ وأكدنا أن الخيط الرفيع الذي يجمعها أنها تمثل تحديات لنظامنا السياسي الجمهوري، وتجربتنا الديمقراطية الناشئة، ولجميع المكاسب الحقوقية التي تحققت للشعب اليمني، أي باختصار لثوابتنا الوطنية، وهويتنا العربية والاسلامية، ولم يكن يخفى على أحد أنها تستهدف المساس بوحدتنا الوطنية.. وبدا لنا أن الهدف النهائي لكل تلك الاحداث هو ايجاد حجج وذرائع للمساس بوحدتنا الوطنية والاجتماعية، وهويتنا اليمنية الواحدة.

أما لماذا؟ فلأن الوحدة اليمنية التي تطلب تحقيقها نضالاً شعبياً وطنياً متواصلاً عبر مئات السنين، وتضحيات جسيمة بمئات الآلاف من الأرواح والشهداء من أبناء جميع المحافظات اليمنية الذين عبَّدوا وعمَّدوا طريق الوحدة اليمنية بدمائهم الزكية التي سالت أنهاراً في سبيل نيل الاستقلال وترسيخ النظام الجمهوري، ثم في مراحل الصراع السياسي وحروب الأخوة في شطري اليمن قبل إعادة اللحمة الوطنية بين أبناء الأمة الواحدة، وربما كنت -ومعي ملايين اليمنيين، ومازلنا نعتقد أنها صارت حقاً لأجيال الحاضر والمستقبل من أبناء اليمن الواحد في شتى بقاع أرضنا الطاهرة، ولم يعد من حق احد أن يساوم عليها أو يجادل حولها أو حتى يفكر مجرد التفكير في امكانية العودة الى أوضاع ما قبل الثاني والعشرين من مايو بدعوى زائفة تقوم على «تصحيح الأوضاع واصلاح المسيرة».

د. طارق احمد المنصوب ●

لكن يبدو أن هذه الحقيقة لم تعد تعني شيئاً عند بعض المهووسين بكراسي الحكم والسلطة، وتجار الحروب والأزمات، وناشري الفوضى والتخريب، ودعاة الفتنة والانفصال الواهمين بحلم العودة الى السلطة عبر بوابة الفتنة والتشرذم، وقوافل القتلى والشهداء من أبناء اليمن الواحد.. حيث صارت في الأيام الأخيرة مضغة على ألسنتهم يلوكونها عند كل مناسبة وأحياناً بغير مناسبة.. وقد تجلى ذلك بشكل واضح في سعيهم الى إحياء شعارات غابرة تدعو الى تقسيم الواحد والعودة الى «وهمية الشطرين» كما كان يحلو للأديب الوحدوي الكبير الراحل عبدالله البردوني «رحمة الله تعالى» أن يردد في كتاباته المتقدمة والمتأخرة على اعادة تحقيق وحدة الواحد.. معتقدين أن حصول بعض التصرفات الشخصية أو الجماعية لبعض المتنفذين هنا أو هناك، يعطيهم المبرر للمضي بعيداً في اعلان رغباتهم الانفصالية المرضية وحنينهم الى الشطرية الانقسامية والصراعية التي لا يستطيعون أن يعيشوا ويتكاثروا بدونها.. والواقع أن حصول تلك التجاوزات لا ينبغي أن يكون ذريعة لأحد في ارتكاب تلك الجرائم البشعة في حق أبناء هذا الوطن، ولا أن يصل حد رفع شعارات الانفصال في واحدة أو أكثر من محافظات اليمن الواحد.. كما أن انتهاج وتطبيق بعض السياسات غير الصائبة مما يحدث في جميع المجتمعات بما فيها الأكثر تقدماً لا يبرر لهم رفع مثل تلك الشعارات، مخالفين بذلك سنة الله في الخلق لقوله تعالى: «وخلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم» ومتجاوزين الفطرة السليمة في النزوع نحو الاجتماع الإنساني، وغير مبالين بمشاعر الشعب اليمني الميال الى التوحد، ومتناسين الدرس الشعبي في الاصطفاف التاريخي العظيم لكل شرائح المجتمع وفئاته في وجه محاولة الانفصال سنة ١٩٩٤م، بعد افتضاح المشروع الحقيقي لقادة الانفصال يوم الحادي والعشرين من مايو ١٩٩٤م، بإعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطي.

إن التركيز على الشعارات الانفصالية التي بات أشخاص يطلقونها علناً دونما خوف أو حرج، ويستدعونها بمناسبة وبدونها، وسياسات تأجيج وتثوير الشارع اليمني دون القدرة على ضبط كل التفاعلات الناجمة عن خروج مئات الأشخاص الى الشارع، والسعي نحو زيادة مشاعر الكراهية والحقد بين أبناء المجتمع اليمني ضد كل ما هو وحدوي ووطني، لن يصلح الأوضاع السيئة التي يعاني منها أبناء المجتمع ولن يحقق الأمن والتنمية للوطن والمواطن كما يريد هؤلاء لشبابنا وإخواننا أن يعتقدوا، هذا إن كانت نية المحرضين على تلك الافعال تذهب فعلاً في نفس الاتجاه، لكنه سيزيد من مساحة الخصومة بين الفرقاء السياسيين ويقلص مساحة المشترك بينهم، وسيذهب بالجهود المبذولة خلال الفترة الماضية لإعادة تصحيح الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وسيزيد الوضع سوءاً، بتفتيت الجهد وهدر الموارد البشرية والاقتصادية في غير محلها، وسيسهم في انقسام الصف الوطني وزرع بذور الشقاق بين المواطنين، وهو الأمر الذي لم يحدث في تاريخ اليمن قديماً وحديثاً، إذ ألف اليمنيون العيش المشترك والانسجام التام حتى في عهود التشطير ومراحل ما قبل الاستقلال.

وحتى إن افترضنا عدم قيام السلطة بواجباتها الملقاة على عاتقها أو تقصيرها في أداء الواجبات الكفيلة بإصلاح أوضاع الناس ومعالجة الأزمات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا أمر تكذبه الوقائع والتطورات التي عرفها مجتمعنا اليمني، أو أن مسيرة الوحدة اعتورها بعض القصور أو خالفت المتفق عليه بين طرفي الوحدة اليمنية، وهذا شيء ليس مؤكداً بالنظر الى الوقائع التي تبرز بين الفينة والأخرى، أقول حتى بافتراض حدوث ذلك، فإنه لا يعطي أحداً الحق في تبرير سياسة الهدم بحجة اعادة البناء، وهو المبرر الذي يريدنا هؤلاء أن نصدقه.. لكنه يعني استغلال المناخ والهامش الديمقراطي المتاح للمضي بعيداً في نقد السلطة من خلال المنابر الصحفية والمواقع الالكترونية، وطرح البدائل الحقيقية التي تدفع الشارع اليمني الى تبني مواقف تلك الأحزاب والقوى السياسية دونما حاجة الى اتباع أساليب دامية متطرفة ومستعجلة تقوم مفرداتها على لغة العنف وتثوير الشارع، واستغلال بعض القضايا المرتبطة بالحقوق والمطالب المشروعة في تحقيق غايات وأهداف غير مشروعة وغير معلنة، هدفها البعيد الوصول الى السلطة، بغض النظر عن كيفية وطريقة الوصول اليها، حتى إن كان على رقاب وجثث الآلاف من الأبرياء من أبناء اليمن، وهو أمر نهانا عنه الدين الاسلامي، ونبينا الكريم، إذ جاء في السنة النبوية الشريفة نهي عن فعل العصيان والخروج عن الطاعة، والقتال تحت رايات العصبية.. عن أبي هريرة «رضي الله عنه» عن النبي «صلى الله عليه وسلم» أنه قال: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عمية، يغضب لعصبية، أو يدعو لعصبية، أو ينصر عصبية، فقتلته جاهلية، ومن خرج عن أمتي يضرب بها برها وفاجرها، ولا يتحاشى عن مؤمنها، ولا يفي لذي عهد عهده فليس مني ولست منه».

ولعل التاريخ اليمني المعاصر يقدم لنا عشرات الأمثلة عن السياسات التي انتهجها دعاة الفرقة والانفصال عندما كانوا في سدة السلطة، وحمامات دماء لم تتوقف خلال سنوات ما قبل اعادة الوحدة اليمنية، وبعدها في اعلان الانفصال سنة ١٩٩٤م، ولعل ذاكرة الشعب اليمني تحفظ لهم ذلك جيداً.. مهما حاولوا التخفي بشعارات هم أكثر الناس بُعداً عنها.. فهل يتعظ هؤلاء؟ وهل يتوقفون عن الاساءة الى وطن الثاني والعشرين من مايو؟■

- جامعة إب

المؤتمر العام السابع - الدورة الثانية

محطة تقييمية لمواجهة تحديات المرحلة

تعقد الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع يومنا هذا تزامناً مع احتفالات وافراح شعبنا اليمني بالذكرى التاسعة عشرة لاعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني أرضاً وانساناً بعد سنوات من القطيعة والتشطير، فرضتها قوى الاستبداد الكهنوتي الامامي في شماله، وقوى الاستعمار في جنوبه.. إلا أنه بالرغم من كل أبعاد التجزئة، وقيودها فقد ظلت واحدية الانسان اليمني مغروسة في عقل وضمير وثقافة كل مواطن من صعدة الى المهرة.. وتجلى ذلك في النضال المشترك لأبناء اليمن من شماله وجنوبه في الدفاع عن ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين والذود عن مكاسبهما وانجازاتهما العظيمة.

لقد جاء يوم الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م ليعيد العزة والكرامة لكل اليمانيين.. هذا اليوم الأغر الذي تحقق بإرادة وعزيمة كل الشرفاء والمخلصين من أبناء اليمن السعيد.. إنه يوم عظيم من الدهر لم تصنع أشعته شمس الضحى بل صنعته أيادي اليمانيين العظام وفي مقدمتهم ابن اليمن البار وفارسها المقدام فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله- إنه انجاز تاريخي عظيم جاء في مرحلة شهد العالم فيها تجزئة دول عدة وتفرقها.. فقد شكل أمل الأمة بتحقيق وحدتها.. لذلك مسئولية الحفاظ عليه تقع على عاتق كل أبناء اليمن دون استثناء.

د. عوض باشراحيل ●

إن المؤتمر الشعبي العام ومعه كل أبناء اليمن الغيورين على وحدته وعزته وتقدمه -ليس في موقع يتباهى بإنجازاته ويتغنى بها على أحد -لا سمح الله- ولكنه للتأكيد لهؤلاء القلة القليلة المأزومة في وعيها وتفكيرها وسلوكها والتي فقدت مصالحها السلطوية والمادية والتي لا يروق لها العيش إلاّ أن تكون على كراسي المسئولية متنافية بنفسها مع ضرورة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده البلاد والتي رفضت أن تعيش وسنة الحياة.. لذلك نراها اليوم تسعى الى اعادة انتاج زعامتها مستغلة بعض القضايا الحياتية والمطلبية والتي تم معالجة الكثير منها خاصة لأبناء بعض المديريات في محافظتي لحج وأبين ومن ورائها بعض العناصر التي نفاها شعبنا الى الخارج في يوم من الأيام ونصبت نفسها وكيلاً ووصياً على بعض المحافظات خاصة الجنوبية منها.. والتي تسعى اليوم للاساءة لوحدة الوطن اليمني وتدعو للتفرقة والتشطير وغرس ثقافة البغض والكراهية بين أبناء الوطن الواحد.

إن هذه الدورة في اعتقادنا يجب أن تكون محطة تقييمية تحليلية نقدية لاستراتيجيات المؤتمر وبرامجه خلال الثلاث السنوات الماضية وعلى كافة المستويات التنظيمية والسياسية والاقتصادية والتنموية والثقافية.. وأن تكون هناك ارادة تنظيمية حقيقية لدى قياداته بمختلف تكويناتها القيادية منها والقاعدية على إحداث حراك تنظيمي فاعل داخل المؤتمر الشعبي العام ..وان يكون الميثاق الوطني أساس توجهاتنا اذا ما أردنا فعلاً مواجهة تحديات المرحلة والاستجابة لاستحقاقاتها وهذا يعني أنه ينبغي على القيادات المؤتمرية في هذه الدورة أن تعمل وبشكل موضوعي على تشخيص أداء المؤتمر الشعبي العام وبكل تكويناته وان تحدد جوانب القصور في مستوى تنفيذ استراتيجياته وسياساته وبرامجه وأسباب ذلك، وتحديد الأطر التنظيمية المسئولة عن ذلك التقصير.

وأن ننهي من قاموس عملنا التنظيمي «عفا الله عما سلف» بل أن نعمل على تطبيق مبدأ الثواب والعقاب وفقاً لأحكام النظام الداخلي ولائحة الجزاءات التنظيمية.. فهذا الأمر صار مطلباً تنظيمياً ينبغي علينا ألا نتراجع عنه اذا كنا جادين فعلاً وصادقين مع تنظيمنا.

لذلك ينبغي على كل المؤتمرين ومن خلال هذه الدورة أن يحددوا القضايا والمسائل الجوهرية في اطار مراجعة حقيقية لكل قراراته من دورته الأولى وحتى اليوم وان نستفيد منها في صياغة أجندة سياسات وبرامج المرحلة المقبلة.

إن اعضاء المؤتمر الشعبي العام وانصاره وجماهيره ومعهم كل القوى الوطنية الخيرة من أحزاب وتنظيمات سياسية ومنظمات مجتمع مدني والغيورين على مستقبل اليمن يعولون كثيراً على انعقاد هذه الدورة لاسيما في ظل التحديات الخطيرة التي يواجهها وطننا الغالي إنهم يعقدون الأمل على ما ستخرج به الدورة من قرارات في غاية الأهمية.. ولذلك يجب على القيادات المؤتمرية على اختلاف مستوياتها أن تكون عند مستوى المسئولية التنظيمية الملقاة على عاتقها وبالتالي عند مستوى التحديات التي يواجهها مؤتمرنا والوطن بشكل عام والتي يمكن لنا أن نحدد أهميتها في الآتي:

أولاً: التحديات التي تمس وحدة الوطن وترسيخها.. وذلك من خلال سعي بعض القوى والعناصر المأزومة في الإضرار بوحدة الوطن وخلق ثقافة الانفصال والتشطير.

ثانياً: التحدي الاقتصادي، والمتمثل في الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها وتداعياتها على الاقتصاد اليمني ورفع المستوى المعيشي للمواطن اليمني والقضاء على البطالة والفقر.

ثالثاً: التحدي التنظيمي، والمتمثل في ضعف أداء بعض تكوينات المؤتمر القيادية والقاعدية وانعكاس ذلك على الحضور الفاعل والايجابي للمؤتمر الشعبي العام على الساحة السياسية في بعض المحافظات خاصة الجنوبية والشرقية منها.

رابعاً: التحدي التنموي والاستثماري، والمتمثل في زيادة الاحتياجات التنموية من مشاريع خدمية كالكهرباء والماء والتعليم والصحة والطرق.. الخ، فضلاً عن تهيئة بيئة استثمارية أكثر تحفيزاً وجاذبية للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

خامساً: التحدي الأمني، والمتمثل في القضاء على العناصر المتمردة والخارجة عن النظام والقانون سواء في محافظة صعدة أو بعض مديريات محافظة لحج، وأبين، والضالع، والتي تعمل على الإضرار بالسلم الاجتماعي من خلال قطع الطرق وحرق الممتلكات والمنشآت العامة والخاصة.. فضلاً عن العناصر التي تعمل من وقت لآخر على اختطاف الأجانب من سياح وعاملين في شركات أجنبية.

سادساً: التحدي السياسي، المتمثل في استكمال الاصلاح السياسي والانتخابي والحكم المحلي.

سابعاً: تحدي ما يسمى بالحراك من دعاة الفتنة في بعض مديريات محافظات لحج، أبين، الضالع، وخروجه عن الثوابت الوطنية مستغلاً المناخ الديمقراطي الذي تنعم به، والروح التسامحية للقيادة السياسية.

ثامناً: تحدي الفساد، هذه الآفة الخطيرة المستشرية في بعض أجهزة الدولة ومؤسساتها ومصالحها، أضرت كثيراً بمصالح البلاد والعباد والتي ينبغي على جميع أبناء الوطن دون استثناء محاربتها..إن المؤتمر الشعبي في دورته الثانية من مؤتمره العام السابع مطالب أكثر من أي وقت مضى بضرورة وأهمية الخروج بقرارات مصيرية ترتقي الى مستوى طموح اعضائه وانصاره وجماهيره لمواجهة هذه التحديات والملفات الساخنة على الساحة الوطنية.. كما أن الأمر يجب ألا يتوقف عند اتخاذ هذه القرارات بل لابد من وضع الآليات الفاعلة لضمان تنفيذها ومتابعة تنفيذها.. وهذا يعني رفع كفاءة هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي بوصفها أعلى جهاز رقابي متخصص للمؤتمر الشعبي العام، فضلاً عن أن هذا الأمر يقع على عاتق تكويناته المؤتمر القيادية والقاعدية على حد سواء.. وذلك كل في اطار مهامه واختصاصاته وألا نجعل هذه القرارات تظل حبراً على ورق أو حبيسة الادراج.ومن أجل تحقيق ذلك فإننا مطالبون جميعاً كمؤتمريين في هذه المرحلة بضرورة اصلاح الأوضاع الداخلية والاختلالات الهيكلية والاجرائية في عملنا التنظيمي الأمر الذي يتطلب القضاء على ظاهرة الشخصنة في العمل التنظيمي.. والتوجه الحقيقي لبناء أسس سليمة للعمل التنظيمي المؤسسي على طريق تحول تنظيمنا الى حزب سياسي محترف.. كذلك ينبغي التخلص من ظاهرة البيروقراطية الادارية خاصة في التعامل مع القضايا والموضوعات ذات العلاقة بنشاط وعمل دوائر الأمانة العامة وقطاعاتها.. وكذا في النشاط المالي للمؤتمر.إننا بحاجة الى التخلي عن استراتيجية الاستجابة لردود الفعل وتبني استراتيجية المبادرة واعتمادها كاستراتيجية رئيسة في عملنا التنظيمي وذلك لرفع كفاءة الأداء التنظيمي واحداث حراك تنظيمي يحقق الحضور الفاعل والايجابي ليس على مستوى فروع المؤتمر بالمحافظات فحسب بل وعلى مستوى المديريات والدوائر والمراكز والجماعات التنظيمية مع التركيز على الأخيرة منها «المراكز والجماعات» باعتبارهما يشكلان الحلقة المحورية في العمل التنظيمي لمؤتمرنا.. الأمر الذي يتطلب منا جميعاً تعزيز ولائنا وانتمائنا لهذا التنظيم الرائد المعبر عن آمال وطموحات جماهير شعبنا اليمني العظيم في يمن جديد ومستقبل أفضل.

فتحية إجلال وإكبار للمؤتمر الشعبي العام في دورته الثانية من مؤتمره العام السابع.■

* نائب رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي عضو اللجنة الدائمة

الرؤيا الاستراتيجية والسياسية في خطاب الرئيس

■ لا يمكن الوقوف على الملامح والمعالم الاساسية والاستراتيجية لنظرة الاخ الرئيس للأمور السياسية والاقتصادية والانمائية وتصوره للقضايا التي يعيشها الوطن من خلال خطاب واحد، فرؤية الاخ الرئيس القائد والحلول التي قدمها للمشكلات والقضايا السياسية والتشريعية والمعاشية جاءت مفصلة في برنامجه الانتخابي لعام ٢٠٠٦م والذي أخذ وفق هذا البرنامج شرعية الشعب من خلال الانتخابات الرئاسية، كما أن التعديلات الدستورية في نقاطها العشر قد احتوت نظرة استراتيجية ومتقدمة لنظام الحكم وطبيعة الدولة وتركيبتها وقدمت نظرة ورؤية متطورة للحكم المحلي واسع الصلاحيات.

فائز سالم بن عمرو

وقد حوى برنامج حزب المؤتمر الشعبي العام للانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٣م وللانتخابات المحلية عام ٢٠٠٦م كما ضم الميثاق الوطني ومقررات المؤتمرات الحزبية لحزب المؤتمر نظرات متقدمة ومتنوعة لمختلف القضايا والاتجاهات، وعلى الرغم من أن نظرة ورؤية الحزب الحاكم ورئيسه علي عبدالله صالح قد جاءت مفصلة في مناسبات متعددة وفي مراحل انتخابية وحزبية وهي معلومة للجميع ومتداولة بين الناس وقد تم تطبيق جزء كبير من هذه البرامج والافكار والاطروحات، الا ان خطاب الاخ الرئيس الاخير احتل أهمية كبرى وعالج قضايا ومشكلات ملحة وتعصف وتهدد كيان البلد ووحدته المباركة، فقد جاء هذا الخطاب في لحظة حرجة ومثلت الأفكار التي حواها نقاط جوهرية وصريحة وواضحة وشفافة ولسيل القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والمعاشية، وقد امتاز هذا الخطاب بالشمولية والنظرة الواسعة التي أحاطت تقريباً بجميع القضايا وعالجت مختلف المشكلات وكان الطرح والمعالجة يتصفان بالجرأة والمصداقية والشفافية التي تعرض الاخ الرئيس للمشاكل كما هي ، واعترف بها وسعى لعلاجها والحوار الفعال لمواجهتها واحتوائها وليس القفز عليها وتغطيتها، ونريد في هذه المقالة إبراز أهم النقاط المعالجة وطريقة العلاج التي قدمت والأهم الوقوف على الملامح الاستراتيجية والسياسية البعيدة المدى لهذه المشكلات والمعضلات.

إشراك الجميع

لقد أراد الاخ القائد بهذا الجمع الكبير من الشخصيات والقيادات التشريعية والسياسية والحزبية والعسكرية والأمنية التشاور والتناقش مع جميع اتجاهات المجتمع والممثلة لمختلف شرائح الوطن باختلال آلوانها الحزبية واهتماماتها الحزبية والسياسية، فالقضايا التي عولجت اتصفت بالوطنية فهي تعبر عن جميع الوطن بمختلف شرائحه ومناطقه واتجاهاته، فالغرض الاساس من هذا اللقاء التشاوري وضع الجميع أمام مسؤولياتهم وادوارهم في مواجهة هذه المشكلات والمعضلات كيد واحدة لإبداء الرأي ورص الصفوف وتقديم الحلول والتصورات العملية للخروج باليمن الى واقع أوسع، فلم يرد الاخ الرئيس القائد أن تعالج هذه القضايا الوطنية الجامعة بنظرة ضيقة وحزبية ومناطقية، فالقضية لا يقوم بحلها حزب المؤتمر الشعبي العام أو المعارضة بل هي قضية الوطن بمختلف أطيافه وجميع اتجاهاته الموافقة والرافضة، فليس لأي أحد الوصاية على الوطن وأبنائه وان يكون ناطقاً حصرياً عنهم، فعهد الوصاية أسقطته مسيرة ٢٢ مايو العظيم حين اختار شعبنا خيار الديمقراطية والحوار والتشاور واسقط خيار التفرد وتكميم الافواه والقبول بفرض الآراء والحلول الأحادية الحزبية الضيقة.

القراءة التاريخية والموضوعية

تقدم الاخ الرئيس القائد بنظرة تاريخية تقويمية وبقراءة دقيقة للأحداث والأوضاع التي سادت الشطرين قبل الوحدة وتطرق للأحداث التي جاءت بها الوحدة المباركة وما رافقها من صراعات واختلافات أدت الى حرب ٩٤م ووصف بالتفصيل كيف تم احتواؤها وتجاوزها وفتح صفحة جديدة نظيفة تكون خالية من رواسب الماضي وأحقاده، فقد حرص الاخ القائد على تجاوز الماضي الأليم الذي كانت تسوده الصراعات الحزبية ويلجأ أطرافه المتصارعة الى الولوج في الدماء وزرع الفتن والأحقاد المناطقية والفردية بين أبناء الشعب الواحد، وحرص الاخ القائد من خلال استعراضه لأحداث الماضي وقراءة مآسيه وصعوباته أن يكون منصفاً وصريحاً يتعرض للمشكلات التي واجهتها الوحدة ومسيرة التنمية ويعترف بالأخطاء التي وقعت وما هي الحلول التي قدمت لمشكلات المتقاعدين والتي كلفت خزانة الدولة وأرهقت موازنتها لأنها من الحقوق المشروعة لأبناء وطنه وأهله وشعبه، واختتم هذه القراءة التاريخية بالتأكيد أن الوطن للجميع وليس لأحد احتكاره أو الوصاية عنه وعن أهله ومختلف شرائحه، وقد حاول الاخ القائد من خلال هذه القراءة التاريخية بيان الآتي في وجهة نظري:

- قراءته للأحداث التاريخية كان شاملاً ولم يكن مجتزئاً فلم يقف عند إحداث وتواريخ مقصودة، بل تعرض للاحداث والوقائع السلبية والجيدة.

- لم يتكئ الاخ الرئيس القائد على الأحداث الماضية لاستدعاء شرعية وهمية أو التمترس خلف الماضي لتبرير الواقع والمستقبل، فالقراءة للماضي لم تكن لاستدعاء الماضي وترهيب الناس به، بل كان الغرض الأساس وصف وضع مخيف ومظلم عانى منه الشعب اليمني حرص وأكد الاخ الرئيس على الاعتبار منه وعدم إعادته، بل كان المقصد الأساس من هذا الخطاب عدم الرجوع الى الماضي واستدعائه لأنها مرحلة متخلفة وقاسية عاشها الوطن وأبناؤه.

- ركز على نقطة مهمة كررها في خطابه مرات عدة وهي أن سياسة الرئيس التي انتهجها بعد الحرب الدامية والمحزنة في صيف ٩٤م هي التأكيد على عدم الوقوع والولوج في الدماء واستدعاء التفرقة وتذكية الأحقاد والمكايدات المناطقية والسياسية التي كانت قائمة.

وأشار الاخ الرئيس بأن كثيراً من التنازلات قدمت وتم تجاوز مطالب ضرورية من أجل جمع الصف ولتأسيس مرحلة جديدة يكون شعارها الحوار والنقاش والقبول بالاختلاف وسماع الآخر، فقد احتكم الرئيس في قيادته لمرحلة ما بعد الحرب للغة الحوار والنقاش وسماع الرأي الآخر على سماع صوت المدفع والدبابة.

- قرأ القائد الأحداث التاريخية بعقل وقلب الرئيس القائد لأبناء الشعب كافة بمختلف اتجاهاته الحزبية والسياسية ولم يقراه بعقل المنتصر أو بنظرة ضيقة جزئية، فقد حرص أن يعرض التاريخ كما حدث ووجد بالواقع دون تحريف أو تفسير أو اجتهاد يجير لمصلحة فئة أو حزب أو مكسب انتخابي أو نفعي.

الرؤية الاستراتيجية

لم يكتف الاخ الرئيس القائد بقراءة أحداث الماضي ووقائعه والتمترس خلفها واستجرار الماضي والاختباء تحت شرعيته للاستفادة منه في مسيرة الوقائع وكسب شرعية المستقبل، لقد أعطى الاخ القائد رؤيته ونظرته للمستقبل وقدم حلولاً عملية قابلة للتطبيق وقابلة للحوار والنقاش وحتى الجدال والاختلاف لتصويب مسار الوطن ومسيرته السياسية والتنموية وعرض هذه الأفكار على جميع أبناء الشعب وممثليه من قيادات وشخصيات حزبية وسياسية وتشريعية وعسكرية، وطالب من الرافضين لهذا الواقع أو المعارضين له بتقديم رؤيتهم وحلولهم ونظراتهم لمشاكل الوطن وإنمائية وتصوره للقضايا التي يعيشها الوطن من خلال خطاب واحد، فرؤية الاخ الرئيس القائد والحلول التي قدمها للمشكلات والقضايا السياسية والتشريعية والمعاشية جاءت مفصلة في برنامجه الانتخابي لعام ٢٠٠٦م والذي أخذ وفق هذا البرنامج شرعية الشعب من خلال الانتخابات الرئاسية، كما أن التعديلات الدستورية في نقاطها العشر قد احتوت نظرة استراتيجية ومتقدمة لنظام الحكم وطبيعة الدولة وتركيبتها وقدمت نظرة ورؤية متطورة للحكم المحلي واسع الصلاحيات.

وأكد الاخ الرئيس القائد على أن من يعرض الحلول للواقع اليمني أن يتذكر ويقدم مصالح اليمن وشعبه على أهدافه ومطالبه الذاتية، فاليمن اليوم في ظل الوحدة تحتل مكانة كبيرة في محيطها العربي والدولي والاقليمي والوحدة تمثل قوة للشعب اليمني وأبنائه، والسعي نحو التفرقة والشرذمة يضعف اليمن ويفتتها ويجعلها تذوب في محيطها العربي والدولي ويجعل الوطن بضاعة تقدم للدول المعادية والطامعة في إلغاء دور اليمن وتاريخه.■

رؤية وطنية واسعة، لأن الوطن لا يستطيع أي أحد الوصاية عليه من أفراد وقيادات وأحزاب ومناطق، قامت هذه النظرة والرؤية على المقومات الآتية:

- تركزت نظرة الاخ الرئيس القائد على النظر الى الأمام ومغادرة الماضي والعيش في أحضانه، فيجب على جميع الاحزاب والقيادات أن تتجاوز النظرة السلبية الشطرية الضيقة عند عرضها للحلول وتقديم العلاج، فأي حل أو نظرة تعالج قضية التنمية، الانسان، الفقر، الواقع السياسي، هي النظرة الصحيحة والمدخل الصحيح والواقعي لمعالجة مشكلة الوطن وهي التي يطمح إليها أبناء الشعب اليمني فيجب الانتقال من نظرة الثورة الى نظرة الدولة وبناء مؤسساتها وكيانها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

- رفض احتكار الوطن وفرض الوصاية على مقدراته وفرض نظرة أحادية على أبنائه وفئاته، وان اليمن لأبنائه هم أصحاب الشرعية الوحيدة وهم الذي يمنحونها من يشاءون بطريقة حضارية وسلمية عبر صناديق الانتخابات.

- يجب الاعتراف بالمشاكل والمعضلات التي يمر بها اليمن وعدم القفز عليها أو تجاوزها لأنه لا يخدم تنمية الوطن ومسيرته الوحدوية والتنموية، وآلية الحل الصحيحة والوحيدة تكون عبر المؤسسات الوطنية وعبر الخيار الديمقراطي الذي اختاره شعبنا بعد الوحدة العظيمة، وعبر ثقافة اليمن في تاريخه الطويل أي تحت ظل الوطن الواحد القوي غير المجزأ، فتحت هذه المؤسسات الشرعية تطرح جميع القضايا والمشكلات، وتعالج تحت هذا السقف، وأي خروج أو استبدال لهذه المؤسسات والثوابت الشرعية والتاريخية للشعب اليمني هو سوق نحو المجهول ودعوة لليمن للوقوع تحت الوصايات الاجنبية ودعوة لدخول اليمن الى صراعات تهدد كيانه ومنجزاته ووحدته.

- أوضح الاخ القائد بقبوله النقاش والحوار بل أنه دعا الى جعل ثقافة الحوار والنقاش والتسامح تكون هي السائدة في وطن ٢٢مايو بدل ثقافة الاقصاء والكراهية وزرع الحقد والتفرقة والطائفية والمناطقية والمذهبية، وأكد أن الخروج عن هذا المبدأ العظيم يقود اليمن نحو التناحر والاختلاف والحروب ويعيش الشعب اليمني في حروب ونكبات اقتصادية واجتماعية.

- أكد الاخ الرئيس القائد على أن من يعرض الحلول للواقع اليمني أن يتذكر ويقدم مصالح اليمن وشعبه على أهدافه ومطالبه الذاتية، فاليمن اليوم في ظل الوحدة تحتل مكانة كبيرة في محيطها العربي والدولي والاقليمي والوحدة تمثل قوة للشعب اليمني وأبنائه، والسعي نحو التفرقة والشرذمة يضعف اليمن ويفتتها ويجعلها تذوب في محيطها العربي والدولي ويجعل الوطن بضاعة تقدم للدول المعادية والطامعة في إلغاء دور اليمن وتاريخه.■